أزمة بناء الدولة ودورها في استفحال تنظيم "الدولة الإسلامية" في ليبيا منذ 2011

الدكتورة سرنيح جميلة

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، تخصص: دراسات دولية.

الملخص

كشفت الأزمة التي عرفتها ليبيا سنة 2011 عن الدولة الليبية الفاشلة غير قادرة على القيام بوظائفها تجاه مواطنيها؛ وعجزها عن إقامة دولة الحق والقانون، كما كشفت عن هشاشة مؤسسات الدولة وغياب دورها في الكثير من مرافق الحياة على الرغم من الشعارات المرفوعة حول مشاركة الشعب في اتخاذ القرار. ومرد ذلك إلى طبيعة النظام الذي حدد معالمه "القذافي" بإفراغه مؤسسات الدولة من محتواها وجعل النظام ذا مرجعية فكرية خاصة به، ما جعل ليبيا تصنف في خانة الدول الفاشلة؛ وبعد الإطاحة بنظام «القذافي» أصبحت ليبيا دولة منهارة بكل المقاييس خصوصا في غياب حكومة مركزية وتفشي العنف بين مواطنيها؛ وبالتالي وقوف ليبيا أمام أزمة بناء الدولة التي مهدت الطريق أمام تنظيم «الدولة الإسلامية» من أجل التمدد والانتشار في ليبيا، وممارسة نشاطه الإرهابي فوق إقليمها، وبالتالي أضحت ليبيا ساحة لاستفحال الظاهرة الإرهابية في غياب دولة قائمة بمؤسساتها.

الكلمات المفتاحية: ليبيا، الدولة الفاشلة، الدولة المنهارة، تنظيم «الدولة الإسلامية»، بناء الدولة.

المقدمة

لقد أفرز المخاض الذي مرت به ليبيا منذ 2011 جراء ما يعرف بثورات «الربيع العربي» التي اجتاحت أقطارا عديدة. انطلاقاً من تونس ثم مصر ثم ليبيا وأقطار عربية أخرى عديد المشكلات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الأمنية؛

فمن الناحية المجتمعية أُعيد إحياء النعرات القبلية والإثنية التي كانت راكدة إبان عهد نظام القائد "معمر القذافي"؛ هذا الأخير الذي انتهج فلسفة حكم قامت على

تطويع النزعة القبلية في المجتمع الليبي وإدماج جل القبائل في مؤسسات الحكم من أجل ألا تهدد أية قبيلة من القبائل أو أية إثنية مكانته كزعيم ورئيس للدولة؛ إضافة إلى ضعف المؤسسات السياسية ارتباطا بطبيعة النظام السياسي السائد، إذ عمل القذافي على إضعاف المؤسسة العسكرية خوفا من أن تكون أداة التغيير السياسي في المجتمع بعد هيمنته على القوى القبلية والمدنية؛ إضافة إلى الفشل الاقتصادي وانتشار البطالة.

كل ذلك جعل ليبيا تعاني من أزمة بناء الدولة والتي تسببت كذلك في استفحال الظاهرة الإرهابية فيها وتمدد ما يعرف بتنظيم «الدولة الإسلامية» نحوها، وجعلها بيئة ملائمة لممارسة نشاطه الإرهابي المهدد للسلم والأمن الليبي والدولي؛ وانطلاقا من ذلك نقوم بطرح الإشكالية التالية:

ما أثر أزمة بناء الدولة في استقطاب واستفحال تنظيم «الدولة الإسلامية» في ليبيا؟

ومن أجل معالجة الإشكالية قمنا بوضع الخطة التالية:

- مقدمة.
- الوضع الليبي قبل الأزمة (2011).
- الأزمة الليبية: من الفشل الدولاتي إلى الانهيار.
- تمدد تنظيم «الدولة الإسلامية» نحو ليبيا كأحد مخرجات أزمة بناء الدولة فيها.
- الخاتمة

الوضع الليبي قبل الأزمة (2011)

عاشت ليبيا قبل الإطاحة بنظام القائد معمر القذافي- خلافا عن الدول الأخرى- فراغا سياسيا، دستوريا ومؤسساتيا، ومرد ذلك إلى طبيعة النظام الليبي الذي حدد معالمه معمر القذافي منذ توليه الحكم سنة 1969؛ وانطلاقا من ذلك نقوم بطرح المحددات الداخلية للأزمة الليبية كالآتي:

الفراغ السياسي

إذ لا يحتكم النظام السياسي الليبي إلى وثيقة دستورية تنظم علاقة السلطات الداخلية بعضها ببعض وتحدد علاقة الحاكم بالمحكومين كما هو متعارف عليه في

النظام الدولي ، بل يرتكز على نظام ذا مرجعية فكرية خاصة بالراحل القذافي الذي عمل على نشرها في كتابه الأخضر[1]، من خلال مجموعة من المقالات تعالج قضايا سياسية، وتنظم سريان الآلة السياسية بشكل عام. ارتكز النظام السياسي الليبي، أثناء حكم معمر القذافي على المؤتمرات العامة واللجان الشعبية التي منحها مسؤولية النظر في الشأن العام الليبي محل المؤسسات والأطر السياسية التقليدية المتعارف عليها، بإلغائه دستور 1969 وتعويضه بوثيقة حكم الشعب تطبيقا للديمقراطية المباشرة، ما خلق فراغا سياسيا ومؤسساتيا، غابت على أثره كل أنواع الوساطات التي تستند إليها كل أنظمة الحكم العصرية، من وساطة سياسية (الأحزاب)، ووساطة اقتصادية (نقابات، منظمات، أرباب عمل)، ووساطة اجتماعية (منظمات غير حكومية)، ووساطة إعلامية (وسائل إعلام سمعية بصرية مستقلة) تستمد الدولة من وجودها ونشاطاته ديناميكيتها[2].

إن تغير نمط الحكم في ليبيا أدى إلى خلق ازدواجية سياسية، بالنظر إلى تواجد هياكل سياسية تقليدية، وقيام هيكل تنظيمي جديد مواز لها[3] حدد معالمه الكتاب الأخضر، الذي عمل على تأسيس مركزية سياسية محورها القذافي وحاشيته، تمثل عائلته الدائرة الثانية فيها، والمقربون إليه وحلفائه الدائرة الثالثة، بالإضافة إلى دائرة رابعة من المسؤولين والإطارات المتنوعة.إذ توجد بليبيا حكومة ووزارات وإدارات من جهة، ومن جهة أخرى لجان شعبية تشاركها في تسيير الشأن العام وتتدخل في صلاحياتها كما تملك سلطة عليا عليها. كانت السلطة الحقيقية في ليبيا بيد "القذافي" وعائلته وشبكة تتكوّن من الأشخاص الّذين يتمتعون بسلطات غير رسمية، وتتكوّن هذه الدوائر من رجال الخيمة وهي تمثّل نوعا من اللجنة الاستشارية غير الرسمية لـ لقذافي. وهناك حركة اللجان الثورية، التي اعتبرت ابتداء من عام 1979 جهاز أمن شبه قانوني مسؤول مباشرة أمام «القذافي» وبالتالي يتجاوز مؤسسات الدّولة الرسمية، كما توجد القبائل والقيادات الاجتماعية البالغ عددها 20 إلى 30 قبيلة تتمتع بنفوذ حقيقي[4]، ما أدى إلى تعقّد عملية اتخاذ القرار وتنفيذه على المستويين، الداخلي والخارجي.

ألغى "القذافي" القانون الحزبي سنة 1972 من خلال قانون رقم 71[5]، الذي يقضي بتجريم الحزبية في ليبيا، وعمل على تعويض البرلمان بمجلس الشعب العام، يتولى هذا الأخير معظم المسائل المهمة والحساسة، وقام سنة 1977 بالتخلي عن منصب رئيس الدولة إلى قائد، بذريعة الحفاظ على مشروعه الثوري وحماية حقوق الشعب الليبي، لتنتقل بذلك ليبيا من الجمهورية إلى الجماهيرية الليبية العربية الاشتراكية[6]. ما جعل بهذا هرم السلطة واتخاذ مختلف القرارات في شخص الرئيس والمحاطين به*. ليكون

نظام حكم عائلي(Pouvoir Politique Patrimonial) ترجع فيه أمور الشأن العام للدولة إلى القائد وعائلته كأنه شان داخلي خاص[7]، بهذا النظام عمل القذافي على تجنب المعارضة الداخلية و الحراك المدني، بإلغاء الأحزاب السياسية و قيام التجمعات.

الوضع الأمني

شهدت ليبيا قبل اندلاع التظاهرات يوم 15 فيفري 2011، أعمالا احتجاجية مند بداية شهر جانفي من نفس السنة، وحاول معمر القذافي إخمادها ببعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية تمثلت في:

منع التجمعات وحتى منع التجمعات الرياضية، وإزاحة الضريبة والحقوق الجمركية على المواد الغذائية، إلى جانب بعض الإجراءات الاجتماعية، كوضع تعويض قيمته 324 أورو للعائلات.

تميز الوضع الأمني في ليبيا منذ حكم القذافي بالتذبذب من حين لآخر، فقد عمل هذا الأخير مند توليه زمام الحكم على إخماد كل نوع من أنواع المعارضة ومنع التجمعات، ما أدى إلى غياب مجتمع مدني يعمل على مراقبة السلطات المحلية أثناء أدائها لمهامها، وعوضه بمجلس ومؤتمرات شعبية تتولى حكم البلاد بتنازله عن صفة الرئيس إلى قائد ثورة، الأمر الذي أدى إلى تغيير معالم الحكم في ليبيا بشكل جذري ومختلف عن المعايير المتعارف عليها في باقي دول العالم الأخرى، إذ أصبحت الدولة الجماهيرية، يحكم الشعب فيها نفسه بنفسه دون وساطة بينه و بين الحاكم[8].

عمل القائد القذافي أثناء حكمه على تعزيز القبائل التابعة له بهياكل أمنية، كقبيلة القذاذفة وقبائل أخرى بالغرب الليبي، بالمقابل لم يعر القبائل المتواجدة بالشرق اهتماما كبيرا، فكانت هذه الأخيرة مهمشة ومقصية من ناحية توزيع الثروة الوطنية ومناصب العمل، بالإضافة إلى تدني مستواها المعيشي مقارنة بقبائل الشرق الليبي ودون أن تستفيد من مزايا الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي بادر به القذافي سنة 1970[9].

وطيلة 42 سنة من حكمه، عمل القذافي على منع أي تجمع أو قيام أي معارضة وإخماد أي شكل من أشكال المعارضة ونفي وتعذيب وسجن المتسبّبين، فقد منع قيام اتحاد طلاب بنغازي الحر سنة 1976 ، كما نفى أصحاب المعارضة الإسلامية إلى الخارج، وعمل على منع أي فكر مناهض لفكره المجسد في الكتاب الأخضر الذي نشر الجزء الأول

منه سنة 1976.

وكرد فعل على قمع المعارضة تكررت محاولات اغتيال "القذافي" منها انقلاب 1975[10].

ترجع المظاهرات في ليبيا إلى سنة 2006[11] و 2008[12]، لتظهر من جديد سنة 2011 في بداية شهر جانفي إلا أنها لم تعرف رواجا كبيرا كالذي حصلت عليه أحداث 15 من فيفري، وأمام الانعدام التام للحرية الفردية استغل الشعب الليبي الوضع في الدول المجاورة وبمساعدات خارجية على النهوض في وجه النظام والمناداة بإسقاط النظام[13].

وعليه فقد كان للجانب الأمني دور في انفجار الأوضاع في ليبيا يوم 15 من فيفري، وطالب الشعب الليبي بتغيير جذري للنظام، برحيل القذافي والمزيد من الحرية.

العوامل الاجتماعية والاقتصادية

إذ أدى التوزيع غير العادل للثروة في ليبيا إلى خلق هوة كبيرة بين قبائل الشرق وقبائل الغرب، ما خلق انشقاق داخلي، حال دون التنسيق الداخلي، فظهرت قبائل تابعة إلى النظام وأخرى مناهضة له، بسبب التهميش الذي لاقته طيلة فترة حكم الراحل معمر القذافي؛ بالرغم من احتلال ليبيا المرتبة الأولى من بين الدول ذات الاحتياطي الكبير للبترول في إفريقيا، كما تصنف الرابعة إفريقيا في احتياطي الغاز[14].

تميّزت الحياة الاقتصادية الليبية بإقصاء تام للوساطات الاقتصادية، من إقامة نقابات أو تنظيمات لأرباب العمال العموميين أو الخواص، ترجع أسبابها إلى السيطرة الكاملة على وسائل الإنتاج وتدخلها في كامل الحياة الاقتصادية، من خلال تأميم القطاعات الخاصة، والانتقال من اقتصاد السوق إلى التخطيط المركزي سنة 1973، وعمل القذافي إثر إلغائه لدستور 1976 على تقليص الملكيات الخاصة والأملاك العقارية وإلغاء قطاع التجارة الصغير، كما تجدر الإشارة إلى أن تولي "أحمد قداف الدم" ابن أخيه لقطاع الاستثمار الخارجي في ليبيا أثر بالسلب على الميدان الاقتصادي[15].

لم يكن هناك مجتمع مدني في ليبيا طيلة 42 سنة من الحكم، إذ حرص القذافي على منع تشكيل المنظمات غير الحكومية، وعمل على تعويضها باللجان الشعبية، فصدر بهذا الخصوص قانون 54 لسنة 1972 يمنع الإضرابات والاعتصام والمظاهرات، وإصدار وثيقة الشرعية الثورية في 9 مارس 1990، زادت من كبت الحريات وإهدار

حقوق الإنسان ومنحت للقذافي حصانة من أي مسائلة قانونية[16]؛ وإنّ طبيعة النظام السياسي في ليبيا قبلية، يستمد منها النظام حركيته على أساس عمليات بناء وإعادة بناء مستديمة للتوازنات بين القبائل يستمد النظام السياسي منها شرعيته من خلال عمليات محاصصة معقدة، لا من الانتخابات، إذ تمثل كل قبيلة من خلال لجنة شعبية[17]. إضافة إلى انعدام الولاء للدولة وتوجيهه للقبيلة، وغياب الانسجام المجتمعي والروح الوطنية الواحدة، الأمر الذي كان لصالح المعارضة أثناء قيام التظاهرات، وساهم في سرعة تحول أحداث 17 فيفري إلى حرب أهلية، بين القبائل كل حسب ولاءاته.

تعتبر المحددات الداخلية المعطى الأساسي في قيام الأزمة الليبية سنة 2011، إلا أنه لا يمكننا إنكار دور البيئة الخارجية المتمثلة في الوضع الإقليمي المتوتر على الحدود الليبية، إذ من غير الممكن تجاهل دور الأزمة في كل من تونس ومصر، على تشجيع الشعب الليبي على القيام ضد نظام حكم لا طالما عمل على إخماد كل أنواع المعارضة .

الأزمة الليبية: من الفشل الدولاتي إلى الانهيار

بعد أن تمكن الشعب الليبي من الإطاحة بنظام معمر القذافي لما عانت منه ليبيا في عهده من غياب دور مؤسسات الدولة في الكثير من مرافق الحياة السياسية والاقتصادية رغم كل الشعارات التي كانت ترفع حول مشاركة الشعب في اتخاذ القرار؛ لكن اصطدمت بواقع لا يقل تعقيدا عن سابقه، حيث انتقلت ليبيا من الدولة الفاشلة غير القادرة على القيام بوظائفها؛ من تحقيق الأمن لمواطنيها، وتقديم الخدمات الاجتماعية وتلبية الحاجيات الاقتصادية للمواطن، والسماح للمواطن المشاركة في الحياة السياسية. **(الشكل رقم (01) يوضح مؤشرات الدولة الفاشلة والمنهارة).**

الشكل رقم (01): مخطط لمؤشرات الدولة الفاشلة والمنهارة.

Source : Carleton university, Country Indicators For foreing policy, Indicators of State Failure : Phasell,August 2010, p.07.

إن مؤشرات المخطط تؤكد أنه يطلق لقب «الفشل» على الدولة العاجزة عن تلبية متطلبات المواطنين، بل أكثر من ذلك، إذ تصبح مصدر خطر للمواطنين، وعندما يستمر الوضع كذلك فإن مآل الدولة هو الانهيار، أي انهيار الحكومة وتفشي العنف المباشر بين مواطنيها، وهو ما حصل في ليبيا. حيث تبع انهيار نظام معمر القذافي انهيار ليبيا، خصوصا مع تصاعد حدة العنف فوق أراضيها من طرف الميليشيات التي عملت على إسقاط النظام، والتي تحولت إلى الاقتتال فيما بينها، والعمل بشكل مواز للسلطة

المركزية المتمثلة في «المجلس الوطني الانتقالي»؛ ونظرا لتخوف هذه الميليشيات من إمكانية تهديد المجلس الوطني الانتقالي لمصالحها، عملت من أجل الحصول على المزيد من الأسلحة للدفاع عن مصالحها ومعالجة مخاوفها الأمنية[18]. وهذا ما عرقل عملية بناء الدولة في ليبيا، التي تتطلب عمل المجلس الوطني الانتقالي مع السلطات المحلية والميليشيات من أجل بناء دولة مركزية.

كما أن الإرث القبلي الذي عمل القذافي على تعميقه حال دون عدم إمكانية إعادة بناء الدولة في ليبيا، إذ ساهم ذلك في حدة الصراعات القبلية الباحثة عن السلطة (بين القبائل الموالية للنظام القديم والتي تسعى من أجل العمل على نهج القذافي، والقبائل المعارضة له والتي عانت من التهميش والحرمان إبان حكمه والتي تسعى إلى التغيير) إذ أضحى لكل قبيلة حكومة تعتمدها، وبرلمان خاص بها، وزعيم تبايعه، وهو ما ترك أثراً سلبياً على آلية تسيير شؤون الحكم في البلاد بما ينسجم ومصالح الشعب الليبي[19]. إضافة إلى انتشار السلاح في ليبيا المهدد للسلم والأمن الليبي، الإقليمي والعالمي.

إن تضافر هذه العوامل، بالإضافة إلى أخرى، جعل ليبيا تعاني من أزمة بناء الدولة، فالقضاء على النظام السابق أدى بالدولة إلى وضع أكثر تعقيد وخطر، انتهى بها الأمر بالانهيار والتدخل الخارجي تحت ذريعة «حمايتها والدفاع عن حقوق الإنسان». كما أن الوضع جعلها بيئة مستقطبة لمختلف التهديدات بما فيها تفشي الظاهرة الإرهابية فوق إقليمها.

تمدد تنظيم "الدولة الإسلامية" نحو ليبيا كأحد مخرجات أزمة بناء الدولة فيها

إن تردي الأوضاع في ليبيا جعلها عاجزة عن إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية، اجتماعية، ثقافية... إلخ، بالتالي أصبحت عاجزة عن القيام بإعادة بناء الدولة التي عرفها "Fukuyama Francis" بأنها: «تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي»[20]؛ ليس ذلك فحسب، بل إن بناء الدولة يعني كذلك إمكانية إقامة سلطة مركزية بإمكانها السيطرة على كامل إقليمها وتسييره، وإقامة دولة الحق والقانون، وكذا السعي من أجل تلبية طلبات المواطن؛ ولأن ليبيا أضحت عاجزة عن إعادة ترتيب أوضاعها أصبحت بيئة مستقطبة للجماعات الإرهابية.

صاحب عجز ليبيا عن إعادة بناء الدولة في ظل الانقسامات والانشقاقات الداخلية، والاشتباكات المسلحة بين مختلف القبائل والميليشيات داخلها بروز تحدي جديد متمثل في استفحال تنظيم "الدولة الإسلامية" على أراضيها، ذلك الفاعل غير الدولي الذي ظهر في منطقة الشرق الأوسط متغلغلا في كل من سوريا والعراق مستفيدا من الأوضاع المتردية التي عرفتها الدول في المنطقة وعلى رأسها سوريا محاولا بناء «الدولة الإسلامية» وفق مقاساته الأيديولوجية والسيطرة على مساحات شاسعة من دولتي العراق وسوريا، والسطو على خيرات الدولتين ما جعل منه أغنى تنظيم إرهابي عرفته منطقة الشرق الأوسط، حيث تم إثبات ذلك من خلال تتبع مداخيل التنظيم، حيث قدم "ماتيو ليفيت" "Matthew Levitt" (وهو خبير أمريكي مختص في قضايا الإرهاب الإسلامي) إحصائيات أمام لجنة الخدمات المالية في مجلس النواب الأمريكي تشير إلى أن الدخل اليومي لتنظيم الدولة الإسلامية يبلغ حوالي 3 ملايين دولار، مما يعطي القيمة الإجمالية للأصول مابين 1.3 مليار دولار و 2 مليار دولار، مما يجعلها المجموعة الإرهابية الأكثر تمويلا في العالم، و بذلك يستمد تنظيم الدولة الإسلامية دخلا أكبر من عدد كبير من الدول الصغيرة[21].

إن القوة والثروة التي حققها تنظيم الدولة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط، والدعم الخارجي الذي حظي به مكنته من التوسع نحو دول أخرى لا تقل أهمية عن العراق وسوريا، فكانت وجهته بعد الشرق الأوسط شمال إفريقيا، حيث قام باستغلال أحداث ليبيا ودخولها في أزمة جديدة عام 2011، وجعلها هدفا لتوسّعه وتمديد تواجده الميداني فيها حتى تكون ضمن أراضي الخلافة كما اصطلح على التنظيم؛ حيث أن فشلها في عملية إعادة بناء الدولة مكن التنظيم من توسيع أطماعه في المنطقة ، كالآتي:

- اغتنام التنظيم فرصة عدم استقرار الوضع الليبي الداخلي وجعل ليبيا وجهة مهمة للتحضير من أجل جبهة جديدة في شمال إفريقيا.
- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي لليبيا جنوب البحر الأبيض المتوسط (الذي يعتبر كهمزة وصل بين الدول الأوروبية ودول شمال إفريقيا من جهة، وبين دول شمال إفريقيا والمشرق العربي من جهة أخرى).
- اعتبار ليبيا بيئة خصبة لإفراز الجهاديين الّذي يحتاجهم التنظيم ومصدر مهم لتجنيد المقاتلين الجدد.

- إدراك التنظيم لأهمية ليبيا كمصدر للنفط وبالتالي استغلال ذلك للحصول على صدر تمويل آخر[23].

- انتشار السلاح في ليبيا واستخدمه من طرف جبهات متعدّدة ومختلفة، أدى إلى تسليح الجماعات الإرهابية ومن بينها الموالين لتنظيم الدولة الإسلامية خاصة بعد الاستيلاء على مخازن الأسلحة أثناء أحداث 2011، إذ يقدّر تقرير صادر عن منظمة «كرايسز قروب» المتخصصة في النزاعات المسلّحة أنّ عدد الّذين يحملون الأسلحة في ليبيا قدّر بأكثر من 125 ألف ليبي[24].

- تخفيف الضغط الذي يواجهه مسلّحوه في كل من العراق وسوريا.

وكان التسلسل الزمني لتواجد تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا كالآتي:

- **05 أكتوبر 2014:** انضمام "مجلس شورى شباب الإسلام"، في مدينة «درنة» الساحلية (1340 كم شرق طرابلس) إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

- **10 نوفمبر 2014:** ينظم التنظيم في درنة أول استعراض عسكري علني في المدينة ويدعو الأهالي إلى المسارعة في بيعة أمير التنظيم "البغدادي" لتأسيس أول إمارة لتنظيم الدّولة الإسلامية خارج العراق وسوريا.

- **13 نوفمبر 2014:** أصدر أبو بكر البغدادي، زعيم تنظيم الدّولة الإسلامية، تسجيلا صوتيا أعلن فيها قبوله لمبايعات الولاء من مؤيديه في 5 دول، ضمت ليبيا، وأعلن عن إقامة ثلاثة ولايات في ليبيا، برقة في الشرق، فزان بالجنوب، وطرابلس في الغرب.

- **ديسمبر 2014، جانفي 2015:** التنظيم يتبنى تفجير عدد من السفارات العربية والأجنبية في "طرابلس".

- **27جانفي 2015:** يتبنى تنظيم الدولة الإسلامية هجوما على فندق "كورنيثيا" بطرابلس الذي يتخذه رئيس حكومة الإنقاذ الوطني عمر الحاسي، مقرا لإقامته.

- **فيفري 2015:** أول ظهور علني لعناصر تنظيم الدّولة الإسلامية في مدينة "سرت"(450 كلم شرق طرابلس)، وفي منتصف هذا الشهر أصدر التنظيم شريط فيديو أظهر فيه قطع رؤوس 21 قبطيا مصريا، تلاه بساعات قصف جوي مصري لمعاقل التنظيم في "درنة"، وفي نفس الشهر سيطر التنظيم على بلدة "النوفلية" (127 كلم شرق سرت).

- **مارس 2015:** تحرر قوات موالية لحكومة الإنقاذ في العاصمة "طرابلس" "النوفلية" لأيام، لكن التنظيم استعادها ثانية.
- **ماي 2015:** سيطر التنظيم على مدينة سرت، وعلى قاعدتها الجوية «القرضابية».
- **جوان 2015:** الكتائب المتحالفة في "مجلس شورى مجاهدي درنة"، تتمكن من طرد التنظيم من درنة معقله الأول في ليبيا، بعد اشتباكات عنيفة، لكنه تمكّن من التوسع في ضواحي سرت، حيث سيطر في نفس الشهر على بلدة «هراوة» (70 كلم شرق سرت)، مما أدى عمليا إلى انتقال ثقل التنظيم من الشرق إلى وسط الساحل الليبي.
- **منتصف نوفمبر 2015:** أنباء عن مقتل" أبو نبيل الأنباري"، زعيم التنظيم في ليبيا في غارة أمريكية قرب درنة شرق البلاد.
- **جانفي 2016:** استيلاء التنظيم على بلدة «بن جواد» (600 كلم شرق طرابلس)، ويشن هجوما على ميناء السدرة شرق بن جواد أولى موانئ الهلال النفطي.
- **19 فيفري 2016:** قصف جوي أمريكي على منزل يتواجد فيه عناصر التنظيم في ضواحي مدينة صبراته (170 كلم غرب طرابلس)، يؤدي إلى مقتل 50 عنصرا غالبيتهم من جنسية تونسية وليبية، وتمكن المجلس العسكري لصبراته، بدعم من عملية فجر ليبيا (تحالف كتائب في الغرب الليبي)، من طرد الخلايا النائمة للتنظيم من المدينة.
- **02 مارس 2016:** الجيش التونسي يقتل 5 مسلحين من التنظيم في ضواحي مدينة بنقردان على الحدود الليبية.
- **07 مارس 2016:** الجيش التونسي يصد هجوما كبيرا لعناصر التنظيم على بنقردان، ويقضي على 55 عنصرا ويلقي القبض على 11 آخرين، فرّوا من صبراته الليبية وحاولوا تأسيس إمارة لهم في بنقردان.
- **ماي 2016:** تقدم التنظيم بسرعة غرب سرت، ويسيطر على مناطق واسعة، ويصل إلى غاية منطقة «السدادة» (90 كلم جنوب شرق مدينة مصراته الإستراتيجية)، لكن كتائب مصراته الموالية للمجلس الرئاسي تتمكن من توقيف زحفه، وبدعم من قيادة أركان الجيش الليبي في طرابلس، وبمشاركة من كتائب محلية في الغرب منضوية

تحت لواء «عملية البنيان المرصوص» التابعة لحكومة الوفاق، أُجبر التنظيم على التراجع إلى قواعده الخلفية في سرت خلال أيام من المعارك، بعد تحرير بلدات (أبو قرين، والوشكة، والهيشة، وزمزم، وأبو نجيم وبويرات الحسون في المنطقة الواقعة بين سرت شرقا والسدادة غربا على طول 150 كلم).

- **29 ماي 2016:** قوات البنيان المرصوص تصل مشارف سرت، وتشتبك مع عناصر التنظيم جنوبي المدينة، خاصة في مطار القرضابية الدولي.
- **30ماي 2016:** حرس المنشآت النفطية، يتقدم من «ميناء السدرة» ويحرر بن جواد من التنظيم ومنها حرر النوفلية.
- **09 جوان 2016:** قوات المجلس الرئاسي القادمة من محافظة «الجفرة» تزحف من الجنوب وتحرر هراوة من التنظيم.
- **11 جوان 2016:** تحرير ميناء سرت.
- **01 أوت 2016:** بدأت الغارات الأمريكية على مواقع التنظيم في سرت.
- **10 أوت 2016:** قوات البنيان المرصوص تسيطر على مجمع «واغادوغو»، أحد المراكز الرئيسية للتنظيم في سرت.
- **30 أوت 2016:** قوات البنيان المرصوص تتمكن من حصر تواجد التنظيم في حي «الجيزة» البحرية أقصى شمال المدينة كآخر معقل للتنظيم وتعلن الاستعداد لتحرير المدينة بشكل نهائي بعد معركة الجيزة[24].

ومن خلال هذه الكرونولوجيا، يتضح لنا مدى دقة التنظيم في اختيار مناطق التمركز، إذ نجدة يتمركز في الشمال ويستولي على المدن الرئيسية (سيرت، درنة، بنغازي، صبراتة) التي تمتلك للنفط أو التي تمر عبرها الأنابيب النفطية. (أنظر الخريطة). فوضع الدولة الليبية المنهارة العاجزة عن إعادة بناء دولتها جعل التنظيم يستولي على خيراتها وإحداث الفوضى داخلها مما زاد الأوضاع في ليبيا تعقيدا.

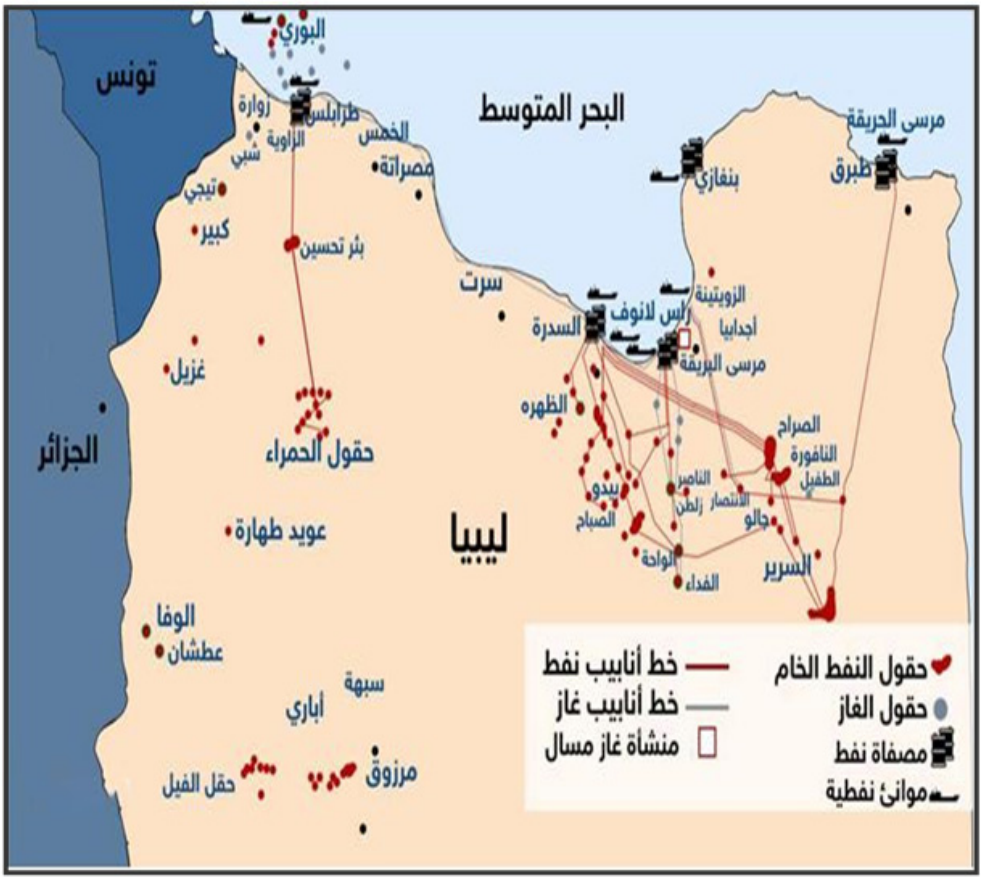

الخاتمة

ومنه نقول، أن هشاشة الوضع الليبي الداخلي، وفشل الدولة في إعادة بناء مؤسساتها أو إقامة مؤسسات جديدة تضمن من خلالها استمرارها وبقائها والتحكم في زمام أمورها جعلها مسرحا لانتشار الظاهرة الإرهابية التي زادت من تعقيد الأوضاع الليبية، والتي وضعت أمن الدول المجاورة بما فيها الجزائر محل تهديد، خصوصا بعد تمديد تنظيم "الدولة الإسلامية" وجوده على الأراضي الليبية وممارسة نشاطه الإرهابي فيها نظرا للامتيازات التي تتمتع بها ليبيا والثغرات التي أضحت تعاني منها، ونذكر:

- الموقع الاستراتيجي المطل على البحر المتوسط؛
- توفرها على الثروة النفطية؛
- انتشار الأسلحة داخلها؛

- الاستفادة من انهيار الدولة وعجزها عن إعادة بناء ذاتها.

الهوامش

1. نشر جزئيين لكتابه الأخضر بين سنتي 1975 و 1976 ، الذي جمع عدة مقالات تتناول قضايا الحكم السياسي و يرمي من خلاله إلى توحيد العالم العربي متأثرا في ذلك بالرئيس المصري السابق ، جمال عبد الناصر، كما يعتبره القذافي نظرية توفيقية بين النظرية الليبرالية و النظرية الاشتراكية.

2. Saïd Haddad : la Libye de Kadhafi : Un pays sans Société Civile , l'Année du Maghreb , en ligne 072011/,mis en ligne le 01 Janvier 2013, sur : http : // année maghreb.revues.org/1257.pdf

3. توجد أربعة هياكل تمثل الركيزة الأساسية في نظام الجماهيرية، تتمثل في: الآلة الأمنية، تعمل على ضمان الأمن باللجوء إلى القوة، لجنة النهضة، والشركة الوطنية للبترول الليبي، وأخيرا السلطات الليبية للاستثمار .

4. عمر فرحاتي، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة على الأمن في الجزائر، ط 1، الدار الجزائريّة، الجزائر، 2016، ص 83.

5. قانون 71 لسنة 1972 : بشان تجريم الحزبية ، والتي اعتبرت في احدى موارده ممارسة الحياة الحزبية ، خيانة للوطن ،واطلق عليها مقولة " من تحزب خان " بها مواد تؤدي الى السجن ليس اقل من 10 سنوات لكل من يدعو إلى إقامة تجمع أو تنظيم أو تشكيل محضور .

6. Delphin Perrin : l'Etat du monde 2011, Jamahiriya Arabe Libyenne Populaire et Socialiste –Bilan Annuels de 1983 à 2012".

* يترأس القذافي منصب الأمين العام لمؤتمر الشعب العام ونائبه، ويمثل سيف الإسلام ،الوجه الخارجي لليبيا ومسؤول النظام السياسي بها، وتولي خميس القذاف القوات الخاصة، والمعتصم مسؤول المخابرات الداخلية، وتولي السنوسي نسيبه مسائل الأمن الخارجي والمال، وعلى رأس الاستثمارات في الخارج نجد أحمد قذاف الدم ابن أخيه. إلى جانب مؤسسة عائشة القذافي الخيرية، والتي تمثل الذراع الدبلوماسي الخارجي لليبيا. بهذا يكون الهيكل الرسمي لاتخاذ القرار في ليبيا، ينحصر في القائد وعائلته.

7. Jean- FrancoisDaguzan et Jean – YvesMoisseron : la Libye après Kadhafi : Essai de Prospective Géopolitique du Conflit Libyen, Hérodote, 20113/ n 142 , p.81.

8. Saïd Haddad : la Libye de Kadhafi : Un Pays Sans Société Civile ,Op.cit

9. Rebeca Murray : Libye : Les Tobous Etrangers dans leur pays , " Courrier Internationale" ,du 7 au 13 février 2013,n°1162,pp.12- 13.

10. Christopher M.Blanchard: Libya :Unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress,75700-, March29,2011.sur www.crs.org.

11. جاءت المظاهرات بسبب الرسومات المسيئة للرسول صلى الله عليه و سلم، أين لاقى المتظاهرون رد عنيف من طرف قوى الشرطة التي منعت تظاهرهم أما القنصلية الايطالية .

12. هي مظاهرات بمدينة يفزن بادر بها قبائل المدينة حماية لثقافتهم، وهو ما جعل القذافي فقطع عنهم الكهرباء و هدد بقصفها.

13. Delphin Perrin : l'Etat du monde 2011, Jamahiriya Arabe Libyenne Populaire et Socialiste –Bilan Annuels de 1983 à 2012.

14. Idem et World Bank. Libya Country .Brief.September 2010.

15. KasaijaPhilipiApuuli ,African Solutions to African Problems and the Crisis in Cote d'Ivoire (20102011-) and Libya 2011,p,149.

16. Ghassan Charbel : La fin d'un Pouvoir Absolu, Courrier International, N°1095 , du 27 Octobre au 9 Novembre 2011, p.42.

17. Rebeca Murray : Libye , Les Tabous Etrangers dans leur pays, Op.cit. ,p.13.

18. International Crisis Group, Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi,MIDDLE EAST & NORTH AFRICA , N115, 14 DECEMBER 2011, ON:

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa Consulté le 10/ 04/ 2017 à 18:15.

19. يسرى عادل، "ليبيا من الدكتاتورية والقمع إلى الانهيار والإرهاب"، 2016/10/20، في:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=51778&y=2016&article=fullConsulté le

10/ 04/ 2017 à 00 :20

20. فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر. مجاب محمد الإمام، الرياض:العبيكان للنشر، 2007، ص35.

21. Ryder, N. and Webb, The financing of terrorism and the threat posed by the Islamic State of Iraq and Levant,) England, UWE , 2016), p 01.

22. أسباب وصول داعش إلى ليبيا، موقع التحرير، تمت زيارة الموقع .http://www.tahrirnews com/posts/234672، بتاريخ 07-03-2017، على الساعة 17:178.

23. الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها، منظمة فريديريش ايبر ألمانيا، 2015، ص 8.

24. تمت زيارة الموقع http://aa.com.tr/ar بتاريخ 07 مارس 2017، على الساعة 17:35:06.

قائمة المراجع

باللغة العربية

فرحاتي عمر، يسرى أوشريف، تداعيات الأزمة على الأمن في الجزائر، ط 1، الدار الجزائريّة، الجزائر، 2016.

فوكوياما فرانسيس، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر. مجاب محمد الإمام، الرياض:العبيكان للنشر، 2007.

المواقع الالكترونية

«أسباب وصول داعش إلى ليبيا «،موقع التحرير،تمت زيارة الموقع :

http://www.tahrirnews.com/posts/234672

«الجماعات الإسلامية في ليبيا حظوظ الهيمنة السياسية وتحدياتها»، منظمة فريديريش ايبر ألمانيا، 2015.

يسرى عادل، «ليبيا من الدكتاتورية والقمع إلى الانهيار والإرهاب»، 2016/10/20، في:

http://www.alittihad.ae/details.php?id=51778&y=2016&article=full

باللغة الفرنسية

Charbel Ghassan : La fin d'un Pouvoir Absolu, Courrier International, N°1095 , du 27 Octobre au 9 Novembre 2011.

Daguzan Jean- Francoiset Jean – YvesMoisseron : la Libye après Kadhafi : Essai de Prospective Géopolitique du Conflit Libyen, Hérodote, 20113/ N 142 .

Haddad Saïd : la Libye de Kadhafi : Un Pays Sans Société Civile , l'Année du Maghreb , en ligne 072011/,mis en ligne le 01 janvier 2013 , sur : http : // année maghreb.revues.org/1257.pdf

Murray Rebeca : Libye : Les Tobous Etrangers dans leur Pays , « Courrier Internationale» ,du 7 au 13 février 2013,N°1162.

Perrin Delphin : l'Etat du monde 2011, Jamahiriya arabe libyenne Populaire et Socialiste –Bilan annuels de 1983 à 2012».

Perrin Delphin : l'Etat du monde 2011, Jamahiriya Arabe Libyenne Populaire et Socialiste –Bilan Annuels de 1983 à 2012.

باللغة الإنجليزية

Christopher M.Blanchard: Libya : Unrest and U.S.Policy, CRS Report for Congress,75700-, March29,2011.On www.crs.org

International Crisis Group, Holding Libya Together: Security Challenges after Qadhafi,MIDDLE EAST & NORTH AFRICA , N115, 14 DEcember 2011, On:

https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa .

Kasaija Philipi Apuuli ,African Solutions to African Problems and the crisis in Cote d'Ivoire (2010- 2011) and Libya 2011.

Ryder, N. and Webb, The financing of Terrorism and The Threat posed by the Islamic State of Iraq and Levant, England, UWE, 2016.